القرار تم اتخاذه بعد دراسة عميقة .. الدكتور الإبراهيم لـ «الشرق»:

لا تراجع عن قرار رفع نسب القبول بالجامعة

□ الدوحة - هديل صابر

نفى الدكتور عبد الرحمن حسن الإبراهيم، نائب مدير جامعة قطر للشؤون الأكاديمية، تراجع مجلس الجامعة عن قرار رفع نسب القبول بأي حال من الأحوال، خاصة أن القرار قد اتخذ عقب دراسة علمية جادة على مخرجات الجامعة وعلى كم السنوات التي يقضيها الطالب الجامعي لاجتياز متطلبات التخرج والتي تتخللها سنوات من الهدر. لذا ارتأت الجامعة ممثلة بمجلس الجامعة الموقر رفع معدلات القبول بما فيه مصلحة للطالب ولتجويد كفاءة التعليم الجامعي، وهذا لكون الجامعة ليست مكاناً لنقل المعلومة وإنما تتعدى كونها بيت خبرة لتأهيل الطالب لمجتمع العمل والإنتاج الذي اصبح ينتقي خريجيه بعناية فائقة، لهذا لن يتحقق إلا إذا حرصنا على مدخلات الجامعة من خريجي وخريجات الشهادة الثانوية العامة بشعبها أو ما يعادلها.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الشرق» كرد على الشكوى المتكررة من قبل طلاب وطالبات الثانوية العامة حول رفع نسب القبول الفاجئ للالتحاق بالجامعة، موضحا أن مجلس الجامعة الموقر قد اتخذ هذا القرار بعد دراسة مستفيضة أساسها طول المدة التي يقضيها بعض الطلاب في تخصصات الجامعة النظرية والعملية والتي تفوق ٩ سنوات - كمثال - حيث سنوات الهدر هذه جعلت هنالك ضرورة لدراسة أسباب، علما بأن الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة بمعدلات جيدة ينهون مسيرتهم الدراسية في رحاب الجامعة بصورة طبيعية والعكس صحيح تماماً، لذا فهذا القرار وإن خيل للبعض بأنه قرار ظالم ومجحف فهذا رأي غير صحيح، بل عار من الصحة لأن الجامعة خلال هذه الفترة تعيش فترة تطوير على المستوى الأكاديمي، وهذا القرار جزء من التطوير لضمان حق الجادين في الانتساب بجامعة قطر.

وحول إمكانية إعادة النظر في توقيت تطبيق القرار للعام الدراسي ما بعد القادم، أكد أن قرار رفع نسب القبول ليس لأحد صلاحية العبث به أو النظر بتوقيت تطبيقه سوى مجلس الجامعة الموقر، الذي له كامل الصلاحية بذلك، وأضاف أنه لابد أن تعرض كافة نتائج طلبة الثانوية العامة وما يعادلها على مجلس الجامعة ومن ثم يتم تقرير الواجب عمله، وإن كنت أعتقد أن نتائج هذا العام مبشرة بخير والسبب يعود لرفع نسب القبول، حيث أعطى الطلبة دافعاً للاجتهاد وتحدياً مع الذات، مشيرا إلى أن قرار نسب القبول لم يكن قراراً مفاجئاً للطلبة كما يعتقد بعضهم، حيث ذكر هذا الأمر - قرار رفع نسب القبول - في عديد من التصريحات الصحفية، لذا من المقرر أن يبدأ تطبيق القرار من خريف ٢٠٠١م القادم.

وأوضح خلال تصريحه بأن عذر الطلبة في كونهم لم يخطروا بقرار رفع نسب القبول مطالبين بضرورة تطبيقه على طلبة العام الدراسي ما بعد القادم، ليس عذراً مقبولاً ولا بالإمكان تقبله كذريعة لإعادة النظر بتوقيت تطبيق القرار، لأن الأصل في الطالب المدرسي البذل والعطاء والاجتهاد والمذاكرة الحثيثة أملاً في التفوق وليس أملاً في النجاح فقط، فما بالنا بطالب الشهادة الثانوية العامة الذي لابد أن يبذل أقصى طاقته وجهده في المذاكرة باعتبار هذه الشهادة نقطة التحول الأولى في طريق حياته، إضافة لكونها نقطة الانطلاق للحياة الخارجية، كما انها كفيلة بأن تتحكم بمصير الطالب، لذا لابد على الطلاب وخاصة طلاب الشهادة الثانوية العامة السعي وراء التفوق الذي يفتح أبواب المستقبل وليس فقط طلب النجاح الباهت، خاصة أن كافة مؤسسات الدولة تشهد تطورا في كافة المجالات مما يملي عليها شروطاً معينة في موظفيها، حيث خلال هذه الأونة أصبحت المنافسة للحصول على الوظيفة اصعب مما كانت عليه في السابق، لذا حملة المعدلات المتدنية - المقبول - قلما تتاح لهم فرصة الوظائف التي ينشدها الجميع، لذا اعتقد أن هذا القرار يصب في مصلحة الطالب وإن كانت فائدة وجدوى هذا القرار ستتجسد مع تخريج أول فوج عقب تطبيق هذا القرار.

وحول شروط الالتحاق بالتخصصات، أوضح أن خطة القبول بجامعة قطر تعتمد على الحصول على النسب التي تم الإعلان عنها سابقاً، حيث أن هذه النسب هي الفيصل بين الطلبة في الالتحاق بهذا التخصص أو ذاك إلى جانب اختبارات القبول وغيرها من الشروط التي تطبق وفق اختيار الطالب لأي من الكليات التي يرغب الالتحاق بها.

وحول الأعداد المتوقع قبولها من الطلاب في جامعة قطر، أوضح بأن جامعة قطر تقبل سنويا ما بين «١٥٠٠ - ١٦٠٠» طالب وطالبة من القطريين وأبناء دول مجلس التعاون، وأبناء المقيمين ضمن الشروط التي سبق ان تمت الإشارة إليها.

وحول القدرة الاستيعابية لجامعة قطر مع إيقاف القبول في كلية التربية إضافة لشح التخصصات العملية، أوضح بأنه مازالت الصورة يشوبها شيء من عدم الوضوح، حول ما يتعلق بالتخصصات التي تم إيقاف القبول بها في كلية التربية، مشيرا إلى ان كلية التربية بها تخصصات وبرامج عديدة، فمن ضمن التخصصات التربية الرياضية والتربية الفنية، إضافة إلى ما سيتم تطبيقه بعون الله وهو برنامج متخصص في تأهيل طلبة الكليات كافة الراغبين بمهنة التدريس يقع تحت اسم «دبلوم عام التربية» ويهدف لإعداد الطلبة إعداداً مهنياً لمدة عام دراسي كامل يشتمل على دراسة نظرية يتلقاها الطالب في الجامعة وأخرى عملية تتم لمدة فصل دراسي في المدارس كفترة تطبيق على ما درس نظريا.

منوها أنه إضافة إلى هذا البرنامج سيتم طرح برنامجين في الدبلوم أحدهما مخصص في الطفولة وآخر في بالتربية الخاصة وهما يطرحان للمرة الأولى، ومن المتوقع استقطاب عدد لا بأس به من الطالبات، وبذلك نستطيع حل مشكلة القدرة الاستيعابية. وأوضح أن إغلاق بعض التخصصات لا يعني أن المجال ضيق لأن نظرة المعنيين بالكلية نظرة شمولية من خلال ما سيتم طرحه من برامج خاصة أن اختيارنا للتخصصات والبرامج لابد أن يحاكي احتياجات سوق العمل لذا جل اهتمامنا منصب على التكثيف من البرامج النوعية في كلية التربية، وترك التخصصات الأخرى من نصيب كليات أخرى بالجامعة، لأن في تطبيقنا لهذه السياسة سوف نخرّج طلاباً متكاملين.

□ الدكتور عبد الرحمن الإبراهيم

وحول التخصصات العملية، أشار إلى أن كلية قطر التقنية لها من القدرة الاستيعابية سقف محدد من الصعب تجاوزه، لذا فنحاول توزيع الطلاب على الكليات والتخصصات ضمن السقف المتاح، كما أن الدولة تطبق قرار البعثات الدراسية للطلبة المتفوقين خاصة في التخصصات غير المتوافرة كالطب، لذا ليس هنالك من مشكلة في أعداد الطلبة والتخصصات المتاحة، ولابد أن يبدد الطلبة تخوفهم حول قضية عدم استيعابهم.

وحول كيفية علاج قضية هدر السنوات والتي تؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية، والأكاديمية والاجتماعية، علق الدكتور الإبراهيم على هذه القضية منوهاً بأن جامعة قطر تطبق قانون الإنذار الأكاديمي والذي يوجه للطالب الذي يحصل على معدل متدن، حيث يوجه للطالب إنذار أول ولمدة فصل دراسي لتحسين المعدل، ومن ثم إنذار لمدة فصلين متتاليين باستثناء الفصل الصيفي، حيث إن لم يستطع الطالب تحسين معدله التراكمي ينذر إنذاراً اكاديمياً نهائياً إذ يكون ما يلي هذا الإنذار الفصل من الجامعة إذ يكون هذا المعدل مؤشرا واضحا على عدم قدرة الطالب على الاستمرارية لذا لابد أن يأخذ فرصته ويتوجه وجهة أخرى، مشيراً إلى أن الطالب لا تتم متابعته فقط بواسطة هذه الإنذارات وإنما للمرشد الأكاديمي دور واضح في تقديم النصح والارشاد للطالب للشحذ من همته وللبذل لأجل عدم الإخفاق.

كما أوضح أن الجامعة تيسر على طلابها في الانتهاء من متطلبات التخرج حيث مدة التخرج لطلبة التخصصات النظرية «٨» فصول دراسية إضافة لفصلين آخرين للمتعثرين دراسياً، أما بالنسبة للتخصصات العلمية كالهندسة «١٠» فصول دراسية إضافة لفصلين أيضاً للمتعثرين وهذا لإعطاء الطالب فرصة أكبر لإتمام دراسته.

وأنهى متمنياً التوفيق للطلبة الناجحين والناجحات بالشهادة الثانوية العامة وأن يوفقوا بالالتحاق بالتخصصات التي يرغبونها، وللذين لم يحالفهم الحظ أتمنى لهم مزيداً من الصبر والإصرار على النجاح والمثابرة والاجتهاد.

هذا وقد أعلن مجلس جامعة قطر رفع معدلات القبول خلال مؤتمر صحفي عقده الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم في السابع من فبراير الماضي، وتضمنت رفع المعدلات التالية:

أولا: البرنامج العام وفق النسب التالية في الشهادة الثانوية العامة وما يعادلها:

■ كلية الإدارة والاقتصاد: ٨٠٪ للقسمين العلمي والأدبي «على الا يزيد العدد على عشرة طلاب من القسم العلمي» و٨٠٪ لدبلوم الثانوية التجارية «على الا يزيد العدد على عشرة طلاب».

■ كلية الهندسة: ٧٥٪ من القسم العلمي، ويقبل الخمسة الأوائل من دبلوم الثانوية الصناعية بحد أدنى ٨٠٪.

■ كلية العلوم: ٧٠٪ من القسم العلمي.

■ كليتا الانسانيات والعلوم الاجتماعية والشريعة والقانون والدراسات الاسلامية ٧٥٪ من القسم الأدبي.

■ كلية التربية تخصصي التربية الفنية والتربية البدنية وعلوم الرياضة ٧٥٪ من القسم الأدبي، و٧٠٪ من القسم العلمي «إضافة إلى النجاح في اختبار القدرات».

■ تخصص اللغة الانجليزية ٨٠٪ من القسم العلمي، و٧٥٪ من القسم الأدبي إضافة إلى النجاح في اختبار القبول.

■ تخصص التمريض ٦٥٪ للقسم العلمي، و٧٠٪ للقسم الأدبي «رياضيات وعلوم»، و٧٠٪ الثانوية الفنية للتمريض.

■ الإبقاء على شرط سنة الحصول على المؤهل وهو ثلاث سنوات للقسم العلمي وسنتان للقسم الأدبي.

ثانيا: برنامج التعليم الموازي وفق النسب التالية في الشهادة الثانوية العامة وما يعادلها:

■ كلية الإدارة والاقتصاد: ٧٥٪ للقسمين العلمي والأدبي.

■ كلية العلوم ٦٥٪ للقسم العلمي.

■ كليتا الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والشريعة والقانون والدراسات الإسلامية ٧٠٪ للقسم الأدبي.

■ يقبل الطلاب الحاصلون على الثانوية العامة للقسم الأدبي بالتخصصات الأدبية، والطلاب الحاصلون على الثانوية العامة من القسم العلمي بالتخصصات العلمية دون التقيد بسنة الحصول على المؤهلة.

ثالثا: طلاب المنح الدراسية

■ ٩٠٪ للقسمين العلمي والأدبي.